حضرة الرئيس،

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

يشرّفني أن أقدّمَ لكم، نيابة عن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان، ما توصّلت له نتائج تحقيقاتنا في أحدث تقريرٍ لنا.

فإن السودان يعاني من حربِ فظائع. فلا يجدُ السكان المدنيّون أنفسهم في مرمى النيران فحسب، بل يتمّ استهدافهم عمدًا وتهجيرهم قسرًا وحرمانهم من الغذاء. لقد ارتكبت كلّ من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وحلفاؤهما، جرائمَ حرب. أما فيما يتعلّق بقوات الدعم السريع، فترقى العديد من أفعالها إلى مستوى جرائم ضد الإنسانيّة بما في ذلك الاضطهاد والإبادة.

ويركّز تقريرنا على أثر النزاع على السكان المدنيّين وعلى البُنى التحتيّة الحَيَويّة الضروريّة لبقائهم على قيد الحياة.

فمنذ بداية الحصار على الفاشر في أيار/مايو 2024، تعرّضت المدينة والمخيمات المحيطة بها للقصف بلا هوادة، وقد أُجبِر أكثر من 470 ألف شخص على النزوح. كما استَهدَفَت قوات الدعم السريع مخيمات النازحين بشكلٍ خاص، وأسفر القصف المدفعي المتكرّر على مخيّم أبو شوك عن مقتل أكثر من 300 شخص. أما في مخيم زمزم، وصفَ ناجون مقتل المئات – وقد يكونوا أكثر من ألف – معظمهم من النساء والأطفال. وقد تمّ حرق أجزاء كاملة من المخيم مما أدّى إلى نزوحِ أكثر من 400 ألف شخص مرة أخرى.

لقد نفّذ طرفا النزاع أعمالًا إنتقاميّة. ففي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2024، هاجمت قوات الدعم السريع شرق الجزيرة عقب انشقاق أحد قادتها وانضمامِه إلى القوات المسلحة السودانية. وقد تمّ نهب أكثر من 30 مدينة وقرية وأفادت تقارير بمقتل وضرب واغتصاب المئات. كما فرّ أكثر من 130 ألف شخص من منازلهم.

كما نفّذت القوات المسلحة السودانية أعمالًا إنتقاميّة. فبعد استعادتها السيطرة على أجزاءٍ من ولاية الجزيرة في كانون الثاني/يناير 2025، شنّت القوات المتحالفة معها هجومًا على مجتمع الكنابي مما أسفر عن مقتل العشرات وحرق المنازل. وتُظهر مقاطع فيديو موثّقة من الخرطوم وأم درمان رجالاً يرتدون زيّاً عسكريًا وهم يعدمون مدنيّين للإشتباه في دعمهم لقوات الدعم السريع.

وقد ارتكب الطرفان الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانيّة. فوَصَفَ محتجزون ناجون من مراكز احتجاز تابعة لقوات الدعم السريع بأنها "مسالخ" حيث تعرّض العشرات لحالات الضرب حتى الموت والتجويع وإنعدام الرعاية الطبيّة. وروى ضحايا احتُجزوا في مرافق تابعة للقوات المسلحة السودانيّة تعرضهم لصدمات كهربائية وتعذيب جنسي وظروف احتجاز شديدة الاكتظاظ أجبرتهم على النوم وهم واقفون.

لقد شكّلت أعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي سمة بارزة لهذه الحرب. وقد وثقت البعثة حالات اغتصاب، واغتصاب جماعي، واسترقاق جنسي، واختطاف، وزواج قسري ارتكبها مقاتلو قوات الدعم السريع، وغالبًا ما استهدفت نساء وفتيات من مجتمعات غير عربيّة، بعضهن لا يتجاوز أعمارهن 12 عاماً. كما توجد أدلة على ارتكاب القوات المسلحة السودانية أعمال عنف جنسي، لا سيما في مراكز الاحتجاز.

إن هذه أفعال التي نشهدها اليوم في السودان ليست حوادث عرضية ناجمة عن النزاع المسلّح فحسب، إنما هي استراتيجيات متعمّدة. وتخلص البعثة إلى أن طرفي النزاع ارتكبا جرائم حرب وأن هجمات شنّتها قوات الدعم السريع ضد مدنيّين ترقى أيضًا إلى مستوى جرائم ضد الإنسانيّة بما في ذلك القتل، والاضطهاد، والنزوح القسري، والتعذيب، والاغتصاب، والاستعباد الجنسي.

أصحاب السعادة،
إن هذه الحرب لا تقضي على الأرواح فحسب، بل تدمّر أيضًا وسائل البقاء على قيد الحياة. لقد تمّ مهاجمة المستشفيات والأسواق وشبكات المياه والكهرباء بشكلٍ ممنهج.

وقد تعرّضت الأسواق، التي تُعتبر العمود الفقري للحصول على الغذاء، للقصف المتكرّر. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، أسفرت غارات جوية شنّتها القوات المسلحة السودانية على سوق الكومة عن مقتل ما لا يقل عن 45 مدنيًا. وبعد شهرين، استُهدف سوق كبكابية، مما أدى إلى مقتل أكثر من 100 شخص. كذلك قَصَفَت القوات المسلحة السودانيّة في شهر آذار/مارس من هذا العام، سوق طرّة خلال ساعات الذروة، مما أسفر عن مقتل وإصابة المئات.

كما قامت قوات الدعم السريع بقصف أسواق ونهب مناطق بأكملها، وتدمير سوق مخيم زمزم. وقد قصفت طائرات مسيّرة لقوات الدعم السريع سد مروي وأبراج مياه مما أدى إلى حرمان مجتمعاتٍ محليّة من مياه الشرب. وقد رَوَت إحدى الأمهات فقدان أطفالها الأربعة جرّاء العطش أثناء فرارهم.

علاوة على ذلك، تمّ تدمير النظام الصحي بشكلٍ شبهِ كامل. فقد تعرّض مستشفى الجنوبي للقصف المتكرّر من قبل قوات الدعم السريع حتى أُجبر على الإغلاق. وفي كانون الثاني/يناير 2025، أسفرت ضربة بطائرة مسيّرة على

المستشفى السعودي التعليمي للأمومة عن مقتل أكثر من 70 شخصًا وتدمير أقسام الطوارئ فيه. ولم يتبقَ سوى أقل من ربع المرافق الصحيّة تعمل في المناطق الأكثر تضررًا.

كما استُهدِف العاملون في المجال الطبي، حيث قُتل أو تعرّض للتهديد أو الاعتقال أو الخطف ما لا يقل عن 159 من العاملين الصحيّين. وفي زمزم، أطلَقَ مقاتلون تابعون لقوات الدعم السريع النار على تسعة من موظفي الإغاثة في نيسان/أبريل 2025؛ وتوفي اثنان منهم لاحقًا. كما تعرّضت سيارات الإسعاف للهجوم أثناء نقل المرضى.

وقد قُتل أكثر من 84 من العاملين السودانيّين في المجال الإنساني منذ بداية الحرب. وفي حزيران/يونيو من هذا العام، تعرّضت قافلة إنسانيّة مشتركة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف، كانت تحمل شعارات المنظمتين بشكلٍ واضح، لضربة بطائرة مسيّرة بعد أن تم إيقافها من قبل قوات الدعم السريع. وقد أسفر الهجوم عن مقتل خمسة من العاملين في المجال الإنساني وتدمير المواد الغذائية التي كانت تُنقل.

ونتج عن ذلك إحدى أخطر أزمات الجوع الطارئة في التاريخ الحديث. إذ يواجه ما يقرب من 25 مليون شخص – أي نصف سكان السودان – انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي. وفي مخيّمات مثل زمزم وأبو شوك، يموت الأطفال بسبب سوء التغذية والجفاف.

هذه ليست أضرارًا جانبيّة. ففي حالة القوات المسلحة السودانيّة، تعكس هذه الأفعال فشلًا في تقليل الخسائر بين المدنيّين. أما في حالة قوات الدعم السريع، فهي جزء من استراتيجية متعمّدة تهدف إلى حرمان المدنيّين من مقوّمات البقاء. وترقى بعض هذه الأفعال إلى مستوى جريمة الحرب المتمثلة في التجويع. علاوة على ذلك، قد يرقى الحرمان الممنهج من الغذاء والدواء، إلى جانب عرقلة المساعدات الإنسانيّة، إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية تتمثّل في الإبادة.

أصحاب السعادة،
لقد تحمّل الشعب السوداني الفظائع لعقود، بينما تمتّع الجُناة بالإفلات من العقاب. ولا بد من إنهاء تلك الدائرة المفرغة.

لقد استمعنا لإفادات مئات الضحايا والشهود. إنهم يطالبون بالعدالة. ولكن السودان لا يزال غير راغبٍ وغير قادرٍ على توفير عدالة غير متحيزة. إن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية ينكران المسؤولية. وليس لدى الضحايا والناجون أي ثقة بالمؤسسات الوطنية. لقد أضحى التحرك الدولي أمرًا لا غنى عنه.

وتوصي البعثة بخارطة طريق تستند إلى أربعة ركائز أساسيّة:

- على أطراف النزاع أن توقف العنف؛ وتحمي المدنيّين؛ وترفع الحصارات؛ وتضمن وصول المساعدات الإنسانيّة؛ وتوقف العنف الجنسي.
- على الدول الأخرى والمجتمع الدولي أن تطبّق حظر الأسلحة؛ وأن توقف جميع أشكال الدعم المادي للأطراف؛ وأن تدعم جهود السلام؛ وأن تزيد المعونة الإنسانيّة؛ وأن تعزّز التعاون مع المحكمة الجنائيّة الدوليّة؛ وأن تنشئ آلية قضائيّة مستقلّة؛ وأن تمارس الولاية القضائيّة العالمية؛ وأن تفرض عقوبات محددة الأهداف.
- على الوسطاء تسهيل عمليات سلام شامل تُكرّس العدالة في صميمها.
- على المجتمع المدني توثيق الانتهاكات؛ ودعم الضحايا؛ ووضع الأسس لِسودان جامع يحترم الحقوق.

أصحاب السعادة،

إن المجتمع الدولي يمتلك الأدوات اللازمة، وعليه أن يُظهر الإرادة السياسيّة. فكلّ يوم من التأخير يُكلّف أرواحًا. إنّ شعب السودان لا يحتاج إلى التعاطف فحسب، بل يستحق التحرك نحو تحقيق العدالة، وتأمين الحماية، وتحقيق مستقبلٍ خالٍ من العنف.

شكرًا لحسن استماعكم.